The Impact of Risk Disclosure According to IFRS7 on the Continuity of Iraqi Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Mohsen Younis thabit
College of Administration and Economics, University of Baghdad
Mohsen.younis2206m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Bushra Najem Aubdullah Al-Mashhadani
College of Administration and Economics, University of Baghdad
bushra.najem@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 17/11/2024 Accepted: 31/12/2024 Published:31/3/2026

Abstract

The aim of this research was to explore the impact of risk disclosure according to International Financial Reporting Standard. (IFRS 7) on the continuity indicators of Iraqi banks. The research problem focused on determining the level of risk disclosure, both qualitative and quantitative, as well as the continuity indicators of the Iraqi banks in the study sample. The research population consisted of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange, and a sample of 20 banks was selected based on accessibility, the continuity of their banking activities, and their cooperation in providing the necessary data. The study adopted a descriptive-analytical approach to analyze and interpret the results. The research concluded several findings, the most important of which was the greater impact of quantitative risk disclosure on the continuity of Iraqi banks compared to qualitative disclosure. It was also found that the sustainability indicators of the sample banks were all in good condition.

Keywords: Risk Disclosure, IFRS 7, Going concern Indicators, Financial Indicators.

تأثير الإفصاح عن المخاطر على وفق IFRS 7 في استمرارية المصارف العراقية المدرجة سوق العراق للأوراق المالية

محسن يونس ثابت
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

أ.د. بشرى نجم عبد الله المشهداني
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

المستخلص:

هدف البحث الى بيان تأثير الإفصاح عن المخاطر على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 7) في مؤشرات استمرار المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتمثلت مشكلة البحث في تحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر بنوعيه النوعي والكمي، فضلاً عن مؤشرات استمرارية المصارف العراقية عينة البحث. وقد تمثل مجتمع البحث في قطاع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تم اختيار عينة من ٢٠ مصرفاً على وفق سهولة الوصول واستمرار أنشطتها المصرفية وتعاونها في توفير البيانات اللازمة، حيث تم توزيع استمارات استبيان عددها (١٠٠) استبانة موزعة على العاملين ضمن المصارف المذكورة آنفا، منها (٩٦) صالحة للتحليل والقياس. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل النتائج وتفسيرها عبر عدة برامجيات منها SPSS وExcel. وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات كان من أهمها تفوق تأثير الإفصاح الكمي عن المخاطر في استمرارية المصارف العراقية مقارنة بالإفصاح النوعي. كما تبين أن جميع مؤشرات استمرارية المصارف عينة البحث كانت في حالة جيدة. وأوصى البحث بأهمية التركيز على عرض وتوضيح الإفصاح النوعي على الوجه الذي يجعل منه عاملاً هاماً في قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية العراقية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المخاطر، IFRS 7 ، مؤشرات الاستمرارية، المؤشرات المالية.

المقدمة

أصبحت الإدارة في الوحدات الاقتصادية بشكل عام والمصارف بشكل خاص تبحث عن تعزيز ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والآخرين من أصحاب المصلحة من خلال الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها وطرق إدارتها لتلك المخاطر، حيث

لا يمكن للوحدات الاقتصادية بشكل عام والمصارف بشكل خاص أن تتحرر من المخاطر بصورة كلية وفورية، فهناك مخاطر ملازمة للنشاط، وكذلك مخاطر السيولة ، فضلاً عن مخاطر السوق الذي يمثل بيئة عمل لتلك الوحدات والمصارف، حيث تقاس المخاطر باحتمالية حدوث ظروف وأحداث من الممكن أن تؤثر في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. وقد استجابت المهنة لذلك من خلال قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في سنة ٢٠٠٧ بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 " الافصاحات عن الأدوات المالية " والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٠ IAS " الإفصاح في المصارف ", كما تم الغاء جميع البنود الخاصة بالافصاح في المعيار الدولي ٣٢ IAS. وعند مراجعة متطلبات الإفصاح عن المخاطر وفق IFRS 7 تبين انها موجودة في المعايير السابقة، الا ان ما هو جديد في معيار الإبلاغ IFRS 7 تمثل بوجود متطلبات خاصة بإفصاحات نوعية وكمية عن المخاطر المصرفية ينبغي على المصارف الإفصاح عنها لتمكن أصحاب المصلحة من تقييم طبيعة ومدى المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

ويعد قطاع المصارف العراقية من أهم قطاعات الأعمال في البيئة العراقية ، وذلك لأن مهامه لا تقتصر على قبول الودائع ومنح الائتمان فقط ، بل تمتد لتشمل دعم الاقتصاد العراقي ككل، إذ تساهم المصارف في تنمية عجلة الاقتصاد العراقي عبر أنشطة الاستثمار المختلفة، فضلاً عن الخدمات المالية الرئيسة التي ترتبط مباشرةً بالمجتمع، ويعد هذا القطاع في ذات الوقت من أكثر القطاعات عرضةً للمخاطر، حيث تقوم المصارف بأدوار عديدة و مختلفة ، كما أنها تعمل ضمن بيئة تتعرض بشكل مستمر للتغيرات والتقلبات، ما يستوجب عليها أن تكون مستعدة للوفاء بحقوق المودعين عند الطلب، فضلاً عن توفير السيولة للمقترضين حتى تتمكن من تعظيم أرباحها في نهاية الأمر والحيلولة دون التأثير في استمرارية أنشطتها المصرفية وتجنب الإفلاس أو الفشل.

1. منهجية البحث ودراسات سابقة:

1.1. منهجية البحث:

1.1.1 مشكلة البحث: –بدأت عملية تطبيق المعايير الدولية في البيئة العراقية عام ٢٠١٦ وذلك لاعتبارات عدة أهمها مواكبة التطور العالمي في مجال التعاون المصرفي، فضلاً عن نمو المصارف العراقية وتوسيع أعمالها لتشتمل على معاملات دولية، فضلاً عن ضمان توحيد الإجراءات والعمليات والقوائم المالية على المستوى الدولي. ومع ذلك، لازالت المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تواجه تحديات متعددة في الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر. وتشمل هذه التحديات ضعف البنية التحتية للمعلومات المحاسبية، والافتقار إلى الكوادر المتخصصة، ووجود فجوات بين التشريعات المحلية والمعايير الدولية. يؤدي ذلك إلى تقليل شفافية التقارير المالية، مما يؤثر على ثقة المستثمرين ويزيد من المخاطر المرتبطة باستمرارية هذه المصارف. وبناءً على ما تقدم، تتركز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

أ– ما هي المخاطر التي تواجه المصارف العراقية الخاصة وسبل إدارتها والإفصاح عنها من قبل الإدارات المعنية فيها؟

ب– ما هو مستوى إيفاء المصارف العراقية الخاصة لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7بشأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإدارتها؟

ت– هل يوجد تأثير للإفصاح عن المخاطر المصرفية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 في استمرارية المصارف العراقية؟

2.1.1. أهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ– بيان مفهوم المخاطر المصرفية وطرق إدارتها وقياسها، مع عرض وتحليل لمتطلبات IFRS ٧.

ب– التعرض لمفهوم الإفصاح عن المخاطر على وفق IFRS ٧.

ت– عرض وتحليل مفهوم استمرارية الوحدات الاقتصادية وبيان طرق ومؤشرات قياسها.

ث– بيان مستوى إيفاء المصارف العراقية الخاصة لمتطلبات IFRS ٧ فيما يخص الافصاح عن المخاطر.

ج– قياس تأثير الإفصاح عن المخاطر على وفق IFRS٧ للمصارف العراقية في استمراريتها.

3.1.1. فرضيات البحث:

بناءً على تساؤلات مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة الفرضيات الاتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا تلتزم المصارف العراقية عينة البحث بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 .

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات IFRS 7 وبين استمرارية المصارف العراقية الخاصة .

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا توجد علاقة تأثير عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات معيار IFRS 7 في استمرارية المصارف العراقية الخاصة .

4.1.1. منهج البحث:–تم استخدام المنهج الاستقرائي في عملية تحديد مدى اعتماد المصارف العراقية الخاصة للمعايير الدولية والالتزام بها، لاسيما IFRS ٧، وذلك عبر المقابلات الأولية والدراسة الاستطلاعية. وتم فيما بعد الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف وتحديد مدى التزام المصارف الخاصة بالمعيار IFRS ٧ وذلك عبر القياس الكمي للالتزام بمتطلبات المعيار ومن خلال الاستبانة التي تم اعدادها لذلك الغرض. كما تم قياس التزام المصارف بمتطلبات المعيار IFRS ٧ بشكل نسب مئوية لتحديد تباين الالتزام بين المصارف عينة البحث. كما قام الباحث بالاعتماد على المنهج الاستدلالي في تحليل الفرضيات الخاصة ببيان علاقة التأثير بين متطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات معيار IFRS ٧ في استمرارية المصارف العراقية الخاصة

5.1.1. حدود البحث:

٥–١: الحدود المكانية: وتتمثل في عينة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي كانت مستمرة بالإفصاح والتداول خلال فترة البحث.

٥–٢: الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية للبحث خلال العام ٢٠٢٣.

6.1.1. مجتمع وعينة البحث:يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي يبلغ عددها بحسب أخر نشرة صادرة عن السوق المذكورة (٤٢) مصرفاً تجارياً واسلامياً، فيما تم اختيار عينة تتكون من العاملين ضمن المستويات الإدارية العليا في تلك المصارف التي تتوفر فيها المتطلبات الأساسية لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، فضلاً عن إمكانية وصول الباحث لها. وبالتالي فقد تم الوصول الى المصارف التالية (مصرف الخليج التجاري، مصرف الجنوب الاسلامي، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، المصرف الاهلي العراقي، مصرف عبر العراق للاستثمار، مصرف المتحد للاستثمار، المصرف الوطني الاسلامي، المصرف الدولي الاسلامي، مصرف كوردستان الدولي، المصرف العراقي الاسلامي، مصرف ايلاف الاسلامي، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي الاسلامي، مصرف الشرق الاوسط العراقي الاسلامي، مصرف سومر التجاري، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مصرف اسيا العراق الاسلامي، مصرف بابل).

2.1. الدراسات السابقة:

1.2.1. الدراسات العربية:

حسن (٢٠١٨): دور الافصاح المحاسبي في استمرارية الشركات	
نوع البحث	بحث منشور
اهداف البحث	بيان دور الإفصاح المحاسبي وقدرته على التنبؤ بالفشل المالي ومدى استمرارية عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمن قطاع السياحة والفندقة
المجتمع والعينة	يتمثل مجتمع البحث بشركات قطاع السياحة والفندقة، اما العينة فتمثل ثماني شركات عشوائية من القطاع.

أدوات جمع البيانات	. الاستبانة
اهم الاستنتاجات	للإفصاح المحاسبي القدرة على الكشف والتنبؤ بالفشل المالي للشركات المفحوصة .
اهم التوصيات	العمل المشترك بين سوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير المحاسبية العراقي والمنظمات المهنية للتأكيد على الإفصاح والشفافية في القوائم المالية .
فايزة والأمين (٢٠٢٠) : إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS٧)– (الأدوات المالية –الافصاحات)	
نوع البحث	بحث منشور
اهداف البحث	تحديد العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وفق (IFRS7) وإدارة المخاطر.
المجتمع والعينة	تمثل المجتمع في المحاسبين من الفئتين (الأكاديميين) و(المهنيين)، أما العينة فقد كانت ٢٠ مستجيب من فئة الأكاديميين و١٥ من فئة المهنيين.
أدوات جمع البيانات	الاستبانة
اهم الاستنتاجات	يؤثر الإفصاح عن المخاطر وفق (IFRS7) بشكل إيجابي على إدارة المخاطر في المصارف التجارية الجزائرية .
اهم التوصيات	ضرورة توصيل معلومات شفافة ودقيقة في الإبلاغ المالي للمستخدمين خصوصاً ما له صلة بمخاطر الأدوات المالية .

2.2.1. الدراسات الأجنبية:

Valdiansyah et al (2023) : Does IFRS 7 Disclosure Weaken Earnings Management ? Evidence from Indonesian Conventional Commercial Bank , هل أن الإفصاح وفق IFRS 7 يضعف من إدارة الأرباح ؟ أدلة من البنك التجاري التقليدي في اندونيسيا .	
نوع البحث	بحث منشور
اهداف البحث	اختبار تأثير الأدوات المشتقة وتنويع الدخل ونسب السيولة على إدارة الأرباح مع اخذ الإفصاح وفق المعيار IFRS 7 كمتغير مُعدل
المجتمع والعينة	١٢٩ مصرف تجاري تقليدي مدرج في البورصة و ١١٦ مصرف غير مدرج .
أدوات جمع البيانات	تحليل القوائم المالية .
اهم الاستنتاجات	يساهم الإفصاح عن المخاطر وفق متطلبات IFRS 7 في الحد من و تقليل تناسق المعلومات وتحسين إدارة المصارف
اهم التوصيات	التركيز على الإفصاح عن مخاطر السيولة من منظور كمي ونوعي للحد من التأثير السلبي الناتج عن القروض التقديرية
Ghdhaib (2024): Analysis of Banking Risks According to IFRS 7 and its Impacts of Financial Failure Forecasting in Iraqi Private Banks	
نوع البحث	بحث منشور

اهداف البحث	هو تحديد تأثير المخاطر المالية وفقاً لمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع في التنبؤ بالفشل المالي
المجتمع والعينة	٦ من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية
أدوات جمع البيانات	تحليل القوائم المالية
اهم الاستنتاجات	أن هناك تأثير أيجابي بين الافصاح عن المخاطر المالية في الحد من الفشل المالي للمصارف
اهم التوصيات	الاهتمام بنتائج الدراسات البحثية التي تهتم بالافصاح عن المعايير الدولية والامتثال لها لصلتها الوثيقة بتحسين القطاع الاقتصادي ككل

2. الجانب النظري:

1.2. مفهوم المخاطر المصرفية: وتعرف المخاطر بأنها عدم التأكد من النتائج النهائية المستقبلية سواء أدت الى فرصة إيجابية (استغلال فرص السوق الناتجة عن المخاطر) أو الى تهديد سلبي (Apătăchioae 2014:1369). ومع هذا، فأن النتيجة النهائية الفعلية لبعض المخاطر هي تحقيق خسائر فقط والتي تسمى بالمخاطر البحتة، لكي يتم تمييزها عن المخاطر التي تكون نتيجتها النهائية أما تحقيق أرباح أو خسائر مثل مخاطر السوق (الدوغجي والعكيلي ٤٨:٢٠١٣). كما تعرف المخاطر المصرفية على أنها عدم التأكد مما سيحصل مستقبلاً، وهي وصف لاي وضع توجد فيه حالة تباين في النتائج المتوقعة مستقبلاً (المسلماوي والعبيدي ٩:٢٠٢٠). من جانب أخر، يعرف (زايد واخرون ٩:٢٠٢٣) المخاطر المصرفية بانها شمول التقارير المالية لكافة المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت الزامية أو طوعية والتي تتعلق بعدم اليقين لكافة الانشطة المصرفية والتي تتضمن احتمال تحقق خسائر أو أرباح محتملة أو أي مخاطر أو تهديدات ناتجة عن الظروف التي تعمل في نطاقها المصارف والتي قد تؤثر في الأداء الحالي أو المستقبلي وكيفية ادارة ومواجهة هذه المخاطر. اما من وجهة نظر الإدارة المصرفية للمخاطر، تعرف المخاطر على أنها تقلبات في العوائد المستقبلية للقرارات المالية وفي غالب ادبيات الإدارة المالية تم اعتماد مصطلح المخاطر كبديل او مرادف لعدم التأكد وكلاهما يرتبط بالفرص الاستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقاً (احمد، ٩٦٤:٢٠٢٣). ومما سبق ونتيجة لتلك التعاريف للمخاطر المصرفية التي تقر بأنه لا يمكن للمصرف التحرر من المخاطر، يرى الباحث بأن على المصارف التعرف على المخاطر في مراحلها المختلفة ووضع مجموعة من الإجراءات والوسائل لتقليل آثار هذه المخاطر والحد من درجة تأثيرها في المصرف.

2.2. أنواع المخاطر المصرفية: تتعرض المصارف إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المخاطر وذلك بسبب طبيعة تمويلها واستخدامها لتلك الأموال في عملياتها. وترتبط هذه المخاطر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتتعدد الآراء بشأن تقسيمات تلك المخاطر وتحديد أنواعها كالآتي (أحمد ٩٦٨:٢٠٢٣):

أ. **مخاطر السعر:** وهي نوع من أنواع المخاطر تتعرض له الأداة المالية نتيجة تغير قيمتها بسبب تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، أو تغير سعر الفائدة أو بسبب ظروف السوق.

ب. **مخاطر الائتمان:** وهي المخاطر التي ترتبط باحتمالية عجز أحد أطراف الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى خسارة الطرف الأخر.

ج. **مخاطر السيولة:** وهي مخاطر التمويل والاقتراض وهي عجز الوحدة الاقتصادية عن سداد حقوق المودعين ومجهزي رأس المال.

د. **مخاطر التدفق النقدي:** والتي تتعلق باحتمال تغير قيمة التدفقات النقدية المرتبطة بأداة مالية.

وقد صنفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر المصرفية إلى ما يأتي (Basel III, 2011: 46-55):

أ. **مخاطر الائتمان:** هي مخاطر تعثر الطرف الأخر والذي ينتج عنه عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، وتعد هذه المخاطر من المخاطر الرئيسية في المصارف.

ب. **مخاطر الدول:** ويختص هذا النوع من المخاطر بالأنشطة الدولية، الناتج عن دخول الوحدة الاقتصادية في نشاطات خارج حدود دولتها، حيث أن منح الائتمان لشخص أو مؤسسة خارج الحدود يتضمن جميع المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والبيئية في بلد المقترض.

ج. **مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تكون خارج سيطرة الوحدة الاقتصادية كتغير سعر صرف العملات الأجنبية، وتزداد هذه المخاطر في الدول التي تتسم بعدم استقرار أسعار الصرف.

د. **مخاطر سعر الفائدة:** تشير هذه المخاطر الى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق ملكيته، لأنها تتأثر بتغير أسعار الفائدة السوقية.

هـ. **مخاطر السيولة:** وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المصارف في مواجهة السحوبات النقدية من قبل المودعين، وذلك لعدم توفر سيولة نقدية كافية لتلك السحوبات.

و. **مخاطر التشغيل:** وهي المخاطر الناتجة عن أخطاء موظفي المصرف واخطاء تكنولوجيا نظم المعلومات.

ز. **مخاطر السمعة والشهرة:** وهي عدم الثقة التي تكون عادة بين المصرف والزبائن، نتيجة الإخفاق في التشغيل.

3.2. الإفصاح عن المخاطر المصرفية على وفق IFRS 7: تعد الافصاحات عن المخاطر احدى الوسائل الرئيسية لاتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، وتوجيه الاستثمارات بشكل رشيد ومناسب. وأصبح الإفصاح عن المخاطر مهم جدا لمختلف أصحاب المصلحة، والمستثمرين منهم على وجه أخص، لأنه يمكّنهم من فهم المخاطر التي قد تواجه الوحدة الاقتصادية. وينقسم الإفصاح عن المخاطر حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع الى نوعين رئيسيين هما الإفصاح النوعي والكمي وكما في الاتي:

أولا: الإفصاح النوعي: ينبغي على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن جميع أنواع المخاطر المحتملة التي قد تنشأ نتيجة التعامل بالأدوات المالية، مع تقديم تقييم دقيق لطبيعة ونطاق هذه المخاطر التي قد تواجهها. كما يتعين عليها توضيح السياسات والأهداف والإجراءات المتبعة لإدارة هذه المخاطر، بالإضافة إلى أساليب قياسها وأي تغييرات قد تطرأ على تلك المخاطر مقارنة بالفترات السابقة. (Pucci, & Tutino ,2013:412). ويشمل الإفصاح النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على ما يلي:

أ- **الإفصاح النوعي لمخاطر الائتمان:** يرى (Lipunga, 2014:157) انه يتعين على الوحدات الاقتصادية الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان، والتعرض لتلك المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية، وينبغي الإفصاح عن السياسات والإجراءات لإدارة مخاطر الائتمان، وكذلك أي تغييرات في اهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر عن الفترات السابقة، وذلك للسماح لأصحاب المصلحة برؤية أنشطة إدارة مخاطر الائتمان من خلال عيون الإدارة.

ب- **الإفصاح النوعي لمخاطر السوق:** يتناول هذا النوع من الافصاحات، المخاطر الناتجة عن التغيرات بأسعار الفائدة، وأسعار السلع الأساسية، وأسعار الأسهم، كما انه يعالج المخاطر الناشئة عن تقلبات السوق الأخرى. ويركز على قيام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن تعرضها لمخاطر السوق وادارتها، وأهدافها. وللكشف عن الافصاحات النوعية حول مخاطر السوق، تفصح الوحدة الاقتصادية عن مدى تعرضها لمخاطر السوق في المستقبل القريب، و وصف كيفية إدارة تلك المخاطر، ومناقشة الأهداف والاستراتيجيات والأدوات المستخدمة في إدارة مخاطر السوق (Kohlbeck, 2022:3).

ت- **الإفصاح النوعي لمخاطر السيولة:** وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي السابع، فانه ينبغي على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن تحليل استحقاق الالتزامات المالية ومشتقات الالتزامات المالية والأصول المالية، مع تقييم التوقيتات الزمنية. وفيما يخص إدارة مخاطر السيولة، يرى (Nadia, & Rosa, 2014:95) ينبغي ان يأخذ الإفصاح المتعلق بإدارة مخاطر السيولة في الاعتبار توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية، وهي تواريخ استحقاق الأدوات المالية. ويكون ذلك عبر تقسيم التدفقات النقدية في مجموعات زمنية.

ثانيا: الإفصاح الكمي: يُعد الإفصاح الكمي عن المخاطر أحد المتطلبات الأساسية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS 7)، والذي يهدف إلى توفير معلومات ملائمة وكافية عن المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، وذلك لمساعدة المستخدمين على تقييم الوضع المالي للمؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها، واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة. ويمكن مناقشة الإفصاح الكمي على وفق نوع المخاطر فيما يلي:

أ- **الإفصاح الكمي لمخاطر السوق:** تشمل مخاطر السوق مخاطر التقلبات في القيم العادلة للأدوات المالية، او مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية، بسبب التغيرات في السوق. وتتمثل مخاطر السوق بمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، ومخاطر أسعار السلع الأساسية والاسعار الأخرى (Setyawan, & Suprianto, 2022:292).

ب- **الإفصاح الكمي لمخاطر السيولة:** لا تدار مخاطر السيولة بناء على التدفقات التعاقدية، بل تدار على أساس الاستحقاقات المتوقعة، ويتطلب IFRS 7 الإفصاح عن الالتزامات المالية بشكل دوري، وتتسم غالبية الالتزامات المالية بأنها قصيرة الاجل وناتجة عن أنشطة المتاجرة (لحسن وعديلة، ٢٠٢١:٤٧).

ت- **الإفصاح الكمي لمخاطر الائتمان:** يتطلب IFRS 7 من الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن المعلومات الكمية الاتية لقياس خطر الائتمان (لحسن، عديلة، ٢٠٢١:٤٥):

- المبلغ الذي يمثل اقصى مدى للتعرض لمخاطر الائتمان، في تاريخ اعداد القوائم المالية، ولا تؤخذ الضمانات بنظر الاعتبار.
- وصف للأصول المحتفظ بها كضمانات، وتحسينات الائتمان الأخرى مثل الكفالات وغيرها.
- مبالغ التغيرات خلال الفترة في القيمة العادلة للأصول المالية.

4.2. أنواع المخاطر المصرفية على وفق IFRS 7:-يقسم معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع المخاطر المصرفية إلى ثلاثة أنواع رئيسة، وهي:

أ. **مخاطر الائتمان:** وهي المخاطر الناتجة عن احتمال فشل المقترض او الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها (Brown & moles:2014). اما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد أعطت مفهوم اخر للمخاطر الائتمانية، وذلك عبر تحديدها على انها إمكانية الائتمان كليا او جزئيا، وذلك بسبب الاحداث المختلفة، سواء كانت بسبب المخاطر النظامية او عدم قدرة الزبون على سداد الائتمان (المصدر). وقد عرّف (Naili,& Lahrichi, 2022:335) مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن فشل الزبائن المقترضين في أداء الالتزامات المترتبة عليهم وفقا لشروط العقد بين الوحدة الاقتصادية الزبون. ويرى (Witzany & Witzany. 2017:8) ان هناك نوعين من مخاطر الائتمان التي ينبغي النظر فيها، هما مخاطر التسوية ومخاطر الطرف المقابل، حيث تعتبر مخاطر التسوية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية. ولم تكن مخاطر

ب. **مخاطر السيولة:** ان مفهوم السيولة ليس من السهل تعريفه وليس له معنى واحد، إذ يمكن تعريفها على انها القدرة على الوفاء بجميع التزامات الدفع عند حلول موعد استحقاقها (Cipulla & Viniguerra, 2014:65). ويرى (Viniguerra et al., 2018:81) بأن فكرة السيولة بحد ذاتها لم تحظى بإجماع على تعريف موحد لها، ويمكن الإشارة اليها من وجهتي نظر، ثابتة وديناميكية، فالثابتة ترى السيولة بأنها تتمثل بالنقد او ما يمثله في وقت معين نتيجة لأحداث سابقة. اما وجهة نظر الديناميكية فترى السيولة بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل نموها او الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق دون وقوع خسائر غير مقبولة. وفيما يتعلق بالأفصاح عن مخاطر السيولة فينبغي ان يتضمن جميع المعلومات المفيدة لتقييم ملف سيولة الأصول والألتزامات، وتوقيت ومبالغ التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية. ولتحقيق الإفصاح ينبغي الإجابة على بعض الأسئلة على سبيل المثال ما الذي يجب الإفصاح عنه؟ وبالتالي ينبغي الإفصاح عن الاختلاف بين القيمة الدفترية ومبلغ السيولة، اعتمادا على تكاليف تصفية الأصول (Nadia & Rosa, 2014:84).

ج. **مخاطر السوق:** اشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة في الميزانية العمومية، وخارج الميزانية العمومية بسبب التحركات في أسعار السوق. ومعنى هذا التعريف هو ان هناك تقلبات في أسعار السوق للأدوات المالية

او محافظ الأدوات المالية التي تشكل خطر الخسارة. وتشمل المحركات الأساسية لمخاطر السوق، أسعار الفائدة، أسعار السلع الأساسية، أسعار الأسهم، هوامش الائتمان، العملات الأجنبية. ولقد أشار (Mehta, et al., 2012) الى ان مفهوم مخاطر السوق الى خسائر الوحدة الاقتصادية بسبب التغيرات في أسعار الأسهم، وأسعار الفائدة، وفروق الائتمان، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع الأساسية، وغيرها من المؤشرات التي يتم تحديد قيمتها في السوق العامة. كما عرف معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS 7) مخاطر السوق بأنها مخاطر تقلب القيمة العادلة او التدفقات النقدية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. ووفقاً لـ(Scannella & polizzi, 2018)، فان الكشف عن مخاطر السوق يعني قيام الوحدات الاقتصادية بنشر معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب، تمكّن المستخدمين من اجراء تقييم دقيق للظروف المالية والأداء والأنشطة التجارية، والتعرف على المخاطر وطرق إدارة تلك المخاطر. وهذا الإفصاح من شأنه ان يجعل الأسواق المالية أكثر انضباطاً.

2. 5. مفهوم الاستمرارية: يعد فرض الاستمرارية من الركائز الأساسية والمهمة في إعداد القوائم المالية، وهذا ما أجمعت عليه معايير المحاسبة والتدقيق والمنظمات المحاسبية مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، كذلك يعد هذا الفرض اساساً يستند اليه المحاسبين عند تبويب الأصول والالتزامات، وينظر إلى فرض الاستمرارية–في اطاره العام– بأن الوحدة الاقتصادية مستمرة في نشاطها وعملياتها في الوقت المنظور وحتى تحقيق أهدافها (Rostami, 2009:5). ولقد استحوذ فرض الاستمرارية على مكانة مهمة في ادبيات المحاسبة، وكما خضع للمناقشة المستفيضة، وتم اثارة الجدل حوله لكونه أحد أهم الفروض المحاسبية والذي ينص على أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في عملياتها لفترة زمنية تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها، ويقوم هذا الفرض على تجاهل القيم الحالية للتصفية عند عرض الأصول والالتزامات في قوائم الوحدة الاقتصادية (وميرزا، 2018 :١٢١). ووفقاً لـ (Kieso, et al, 2014:57) فأن فرض الاستمرارية في المحاسبة يعني أن الوحدة الاقتصادية سوف تستمر في مزاولة النشاط لفترة كافية حتى تحقق أهدافها والوفاء بالتزاماتها. كما وعرفت جمعية المحاسبة الأمريكية فرض الاستمرارية على أنه يفترض استمرار الوحدة الاقتصادية، وما لم يقدم دليل على عكس ذلك، فأنه يتوقع استمرار تدفق منافع الوحدة الاقتصادية في مجال الغرض الذي نشأت من أجله فضلاً عن سداد التزاماتها عند الاستحقاق (AAA, 1957:92). ويعد فرض الاستمرارية مفهوماً اساسياً لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي بعض أطر إعداد القوائم المالية على إجراء تقييم محدد لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية، وافصاحات ينبغي القيام بها فيما يتعلق بالاستمرارية (Gkouma, et al., 2018:142) .ويتطلب معيار المحاسبة الدولي (١) "عرض القوائم المالية" من الإدارة إجراء تقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كوحدة مستمرة. ووفقاً لمعيار التدقيق (٥٧٠) "الاستمرارية" تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية، حيث يُنظر إلى الوحدة الاقتصادية على أنها مستمرة في العمل في المستقبل المنظور (ISA 570, 2010:22).

6.2. حالات فرض الاستمرارية: يتوافق فرض الاستمرارية مع معايير المحاسبة الدولية، وأصبح الاهتمام بهذا الفرض كبيراً بعد ظهور مفهوم الوحدات الاقتصادية المساهمة، حيث يمثل فرض الاستمرارية الحالة الطبيعية للوحدات الاقتصادية مالم يكن هناك دليل عكس ذلك، ويتكون فرض الاستمرارية من ثلاث حالات يمكن التمييز بينها كالاتي:(الزبيدي، 5:2017)

أولاً: الحالة الطبيعية: وتعني هذه الحالة بأن الوحدة الاقتصادية لديها القدرة على الاستمرار في النشاط إلى أجل غير مسمى، وتتمثل الحالة الطبيعيةْ للوحدات الاقتصادية في أن تستمر في القطاع الذي تنتمي اليه حتى تحقيق أهدافها والاستفادة من الأصول التي لديها والوفاء بالتزاماتها، وكحد أدنى؛ هو أن عمر الوحدة الاقتصادية سيكون أكبر من عمر أي أصل تمتلك، ونتيجة لهذه الحالة يتم تسجيل الأصول والإلتزامات في القوائم المالية على فرض أن الوحدة الاقتصادية لديها القدرة على استثمار أصولها والوفاء بالتزاماتها في سياق القطاع الذي تنتمي إليه (Musvoto, & Gouws, 2011:32).

ثانيا: الحالة محدودة المدة: في مثل هذه الحالة تكون الوحدة الاقتصادية مستمرة في النشاط لمدة محددة ومعروفة في الوقت الحالي، وعادةً ما يتم الإشارة إليها بمدة الامتياز أو الاحتكار، ويكون العمر الافتراضي للوحدة الاقتصادية محدد مسبقاً، مثل الامتياز الحكومي للاستثمار في وحدة معينة لفترة زمنية محددة، وبعد نهاية تلك الفترة تعود الوحدة الاقتصادية إلى الجهة المانحة، وتفسر الاستمرارية

بطول عمر الامتياز أو العمر الإنتاجي للأصل أيهما أدنى، وعلى هذا الأساس يتم القياس المحاسبي وإعداد القوائم المالية، فكلما تقترب نهاية الوحدة الاقتصادية يتم استبعاد فرض الاستمرارية واعتماد طريقة تتناسب مع المدة المتبقية وطبيعة التصفية التي تعتمدها ما اذا كانت طبيعية أم قسرية. ووفقاً لـ (شاهين، ٢٠٠٦:٤) غالباً يتم في الواقع العملي اختفاء وحدات اقتصادية وحلول أخرى محلها، ومن هذا المنطلق يتبين بأن فرض الاستمرارية هو فرض يتعلق بالوقت الحاضر وليس المستقبل، وأن الوحدة سوف تستمر لفترة أطول من عمر أي أصل تمتلكه، ولا توجد وحدات اقتصادية مستمرة إلى ما لا نهاية.

ثالثاً: الحالة غير الطبيعية: وتعني هذه الحالة بأن هناك مؤشرات متوفرة في الوقت الحاضر تشير إلى أن الوحدة الاقتصادية غير قادرة على الاستمرار وأن احتمال التصفية وارد، وهي حالة تنبؤية تمثل قيداً على الحالة الطبيعية لفرض الاستمرارية، ويمكن أن تكون هذه الحالة صائبة أم خاطئة. ووفقاً لـ (Sterling, 1968:483) فأن جميع القوائم المالية المعدة وفق فرض الاستمرارية هي مؤقتة وتعتمد على احداث لاحقة حتى يتم إعداد القوائم النهائية عند التصفية، وهذا يعني أنه في ظل الاستمرارية تعتمد حقيقة القوائم المالية على الاحداث المستقبلية. وعادة ما يتم معاملة الاستمرارية على أنه فرض وليس حقيقة واقعة، ذلك أن الاستمرارية تُعد مسألة افتراضية ويجب ألا تغيب هذه الحقيقة عن الأنظار اثناء إعداد القوائم المالية، والافتراض هو اعتقاد أو شعور بأن شيئاً ما صحيح أو أن شيئاً ما سيحدث على الرغم من عدم وجود دليل (Hornby, 2005:77).

3. الجانب العملي:

1.3. اختبارات الثبات وكفاية العينة: –استخدم الباحث الاستبانة لقياس متغيرات البحث بالاعتماد على المقاييس السابقة مثل (على والطائي، ٢٠٢٣) وملاحظات المحكمين العلميين، وقد تم توزيع الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وقم تم توزيع (١٠٠) استبانة منها (٩٦) صالحة للقياس والتحليل. وقد شملت المستجيبين بين مدير ومعاون ومدير ومدير قسم مع تركيز أعلى على العاملين ضمن اقسام المخاطر في المصارف العراقية عينة الدراسة. ويظهر الجدول (١) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث.

الجدول (١) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

ت	المتغير/ البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التطبيق
١	الإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة	٣,٤٨٠	١,٠٢١	0.293	مرتفع
٢	الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان	٣,٥٢٦	١,٠٥٦	0.299	مرتفع
٣	الإفصاح النوعي عن مخاطر السوق	٣,٥٦٦	٠,٨٨٩	0.249	مرتفع
	الإفصاح النوعي عن المخاطر	٣,٥٢٤	٠,٩٣٢	0.264	مرتفع
١	الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة	٣,٥٩١	٠,٩٣١	0.259	مرتفع
٢	الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان	٣,٥٥٩	٠,٩٧٩	0.275	مرتفع
٣	الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق	٣,٥٦٢	٠,٩٩٦	0.280	مرتفع
	الإفصاح الكمي عن المخاطر	٣,٥٧١	٠,٨٩٣	0.250	مرتفع
	الإفصاح عن المخاطر وفق IFRS7	٣,٥٤٧	٠,٨٩٠	0.251	مرتفع
١	المؤشرات المالية	٣,٥٦٠	٠,٨٧٩	0.247	مرتفع
٢	المؤشرات التشغيلية	٣,٥٢٢	٠,٩٦٩	0.275	مرتفع
٣	المؤشرات الاخرى	٣,٦١٠	٠,٩٦٤	0.267	مرتفع
	مؤشرات الاستمرارية	٣,٥٦٤	٠,٨٦٥	0.243	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثان

تشير النتائج الوصفية إلى أن جميع المتغيرات المدروسة تمتاز بمستوى تطبيق مرتفع، مما يعكس إدراكاً جيداً بأهمية الإفصاح عن المخاطر والمؤشرات المالية في المصارف العراقية عينة الدراسة. ويظهر أن أعلى متوسط حسابي كان للإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة (٣.٥٩١) مما يشير إلى تركيز أكبر على هذا الجانب، بينما كان أقل متوسط حسابي للإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة (٣.٤٨٠)، مما يعكس حاجة محتملة لتعزيز الإفصاح النوعي في هذا السياق. من حيث الاستقرار (قياساً بمعامل الاختلاف)، كانت المؤشرات المالية الأكثر استقراراً (٠.٢٤٧)، مما يشير إلى تجانس أكبر في وجهات النظر حول هذا البعد، في حين أن الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان أظهر تبايناً نسبياً أكبر (٠.٢٩٩)، مما قد يعكس تفاوتاً في الفهم أو التطبيق. ويمكن الإقرار إجمالاً

بان هذه النتائج تدل على أهمية تبني ممارسات الإفصاح المتوازن بين الكمي والنوعي لتعزيز استمرارية الأداء وتلبية متطلبات الإفصاح وفق معايير IFRS7. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرئيسة الأولى والتي أصبحت كالتالي: تلتزم المصارف العراقية عينة البحث بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7.

كما أجرى الباحث اختبار مؤشر (Kaiser-Meyer-Olkin - KMO) لتحديد كفاية العينة ومدى ملائمتها لاستكمال خطوات التحليل الاحصائي. ويستعرض الجدول (٢) نتائج الاختبار.

الجدول (٢)مؤشر (Kaiser-Meyer-Olkin - KMO) لتحديد كفاية العينة

ت	الاختبار	القيمة المستخرجة
١	قيمة Kaiser-Meyer-Olkin لكفاية العينة	٠.٨٦٦
٢	قيمة $\chi 2$ التقريبية	٥٨٤٩.٩
٣	درجة الحرية(df)	١٥٩٦
٤	المعنوية	٠.٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان

فيما يتعلق بملاءمة العينة، تم الاعتماد على مؤشر (Kaiser-Meyer-Olkin - KMO) لتحديد كفاية العينة. وقد أظهرت نتائج الاختباران أن قيمة KMO قد بلغت ٠.٨٦٦، مما يشير إلى أن العينة المختارة مناسبة للغاية لإكمال نموذج الانحدار. ووفقًا للمؤشرات الإحصائية، يتم تصنيف هذه القيمة ضمن المدى الممتاز، حيث إن القيم التي تزيد عن ٠.٨ تعكس كفاية عالية للعينة، مما يعني أن المتغيرات المدروسة مترابطة بما يكفي للاستمرار بتحليل الفرضيات دون حاجة الى اجراء تعديل ما. وفيما يتعلق باختبار كروية البيانات (Bartlett's Test of Sphericity) فقد بلغت قيمة الاختبار التقريبية للكاي سكوير (Chi-Square) حوالي ٥٨٤٩، مع درجات حرية (df) =١٥٩٦ وهي دالة معنوياً، ما يشير أن البيانات تحتوي على علاقات خطية معنوية بين المتغيرات. وتؤكد هذه النتيجة أن المتغيرات ليست مستقلة تمامًا عن بعضها البعض، وهو شرط أساسي لإنجاح التحليل العاملي وتفسيره. وبالتالي تشير هذه النتائج إلى أن البيانات المستخدمة مناسبة للتحليل الإحصائي، خاصة نماذج الانحدار. ويمكن القول من هنا ان النتائج تدعم إمكانية استنتاجات قوية وموثوقة حول العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر واستمرارية المصارف، مما يسهم في تقديم تفسير أكثر قرباً لمساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين الإفصاح المالي وتعزيز استدامة القطاع المصرفي. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة واتساقها الداخلي، أجرى الباحث تحليل الاتساق الداخلي بطريقة Cronbach's Alpha لتحقق من ثبات الأداة وكما في الجدول الاتي:

الجدول (٣) تحليل الاتساق الداخلي بطريقة Cronbach's Alpha

ت	المتغير	النوع	قيمة Cronbach's Alpha	تفسير الثبات
١	الإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة	مستقل	٠.٨٨٩	ثابت
٢	الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان	مستقل	٠.٨٩٤	ثابت
٣	الإفصاح النوعي عن مخاطر السوق	مستقل	٠.٨٥٦	ثابت
٤	الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة	مستقل	٠.٨٦٩	ثابت
٥	الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان	مستقل	٠.٨٨٨	ثابت
٦	الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق	مستقل	٠.٨٨٦	ثابت
٧	المؤشرات المالية	تابع	٠.٩٢٣	ثابت
٨	المؤشرات التشغيلية	تابع	٠.٨٩٤	ثابت
٩	المؤشرات الاخرى	تابع	٠.٨٦٣	ثابت

المصدر: من اعداد الباحثان

تشير النتائج الواردة في الجدول (٣) إلى استخدام مقياس Cronbach's Alpha لقياس الثبات الداخلي لمتغيرات البحث، والذي يعد مؤشرًا على مدى موثوقية الأداة البحثية. وبصورة عامة، تُعتبر القيم التي تتجاوز ٠.٧ دالة على أن المتغيرات المستخدمة تتمتع

بدرجة مقبولة من الموثوقية، بينما تشير القيم التي تقترب من ٠.٩ أو تتجاوزها إلى ثبات عالٍ لفقرات القياس. وبالنظر إلى المتغيرات المستقلة المرتبطة بالإفصاح النوعي والكمي عن المخاطر، يتبين أن الإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة حقق ٠.٨٨٩، مما يعكس مستوى ثبات عالٍ في البيانات المتعلقة بهذا النوع من الإفصاح. أما الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان، فقد سجل قيمة مرتفعة بلغت ٠.٨٩٤، مما يشير إلى موثوقية قوية في قياس الإفصاح المتعلق بالمخاطر الائتمانية. في السياق نفسه، حقق الإفصاح النوعي عن مخاطر السوق قيمة ٠.٨٥٦، مما يعني أن الأداة البحثية المستخدمة لقياس هذا النوع من الإفصاح تتمتع بثبات مقبول وفعّال. وفيما يخص الإفصاح الكمي، فقد أظهرت النتائج أيضًا مستويات عالية من الثبات. إذ حقق الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة حوالي ٠.٨٦٩، مما يعكس موثوقية واضحة في البيانات الكمية المتعلقة بمخاطر السيولة. كما حقق الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان ٠.٨٨٨، مما يعني أن هناك درجة عالية من الثبات في الإفصاح عن هذه المخاطر. وجاء الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق بدرجة ٠.٨٨٦، وهو مؤشر جيد على اتساق البيانات المرتبطة بهذا النوع من الإفصاح. أما المتغيرات التابعة التي تشمل المؤشرات المالية والتشغيلية وغيرها، فقد أظهرت مستويات ثبات مرتفعة أيضا. إذ حققت المؤشرات المالية ٠.٩٢٣، مما يعكس موثوقية عالية جداً في تقييم الأداء المالي وابتعاد تلك المصارف عن الفشل. كذلك، أظهرت المؤشرات التشغيلية ثباتاً عالياً بقيمة ٠.٨٩٤، وهو ما يشير إلى موثوقية كبيرة في البيانات المتعلقة بالأداء التشغيلي. وأخيرًا، جاءت المؤشرات الأخرى بقيمة ٠.٨٦٣، مما يعكس ثباتًا مقبولًا يعزز من دقة التحليل لهذه المجموعة من المؤشرات. ومن هنا يمكن الإشارة الى النتائج المستخرجة تدل على أن أداة القياس المستخدمة في هذا البحث تتمتع بمستويات ثبات وموثوقية عالية. وهذا يشير إلى أن النتائج المستخلصة من هذا البحث يمكن الاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي السابع وأثرها على استمرارية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2.3. تضخم التباين: يعتمد تحليل تضخم تباين البيانات على فحص العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS ٧) في استمرارية المصارف العراقية. واحدة من أهم التحديات التي تواجه الباحث هي جانب التعددية الخطية، وهي حالة تحدث عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة بقوة ببعضها البعض، مما قد يؤثر سلبًا على دقة النموذج التحليلي، أو ان يعطي متغير مستقل ما تفسيراً لمتغير مستقل آخر. وللتأكد من عدم وجود مشكلة التعددية الخطية، استخدم الباحث تحليل معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) والمعروف اختصاراً بـ (VIF) وكذلك Tolerance، إذ تساعد هذه القيم في تحديد ما إذا كانت المتغيرات المستقلة تتداخل في تفسير الظاهرة قيد الدراسة. يوضح الجدول (٤) نتائج الاختبار حيث يتبين أن جميع القيم تقع ضمن الحدود المقبولة، مما يعزز موثوقية النتائج إذ انها أقل من ٥ كما في الحدود المقبولة احصائيا.

الجدول (٤)تحليل معامل تضخم التباين (VIF) لبيان التعددية الخطية

ت	البُعد	VIF	Tolerance	القرار
١	الإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة	٤,٧٦٥	٠,٢١٠	لا توجد تعددية خطية
٢	الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان	٤,٨٦٦	٠,٢٠١	لا توجد تعددية خطية
٣	الإفصاح النوعي عن مخاطر السوق	٤,٧٣٩	٠,١٨٣	لا توجد تعددية خطية
٤	الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة	٤,٢٠٧	٠,٢٣٨	لا توجد تعددية خطية
٥	الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان	٣,٩٣٠	٠,٢٥٤	لا توجد تعددية خطية
٦	الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق	٣,٠٦١	٠,٣٢٧	لا توجد تعددية خطية

المصدر: من اعداد الباحثان

أظهرت النتائج أن معاملات VIF لجميع الأبعاد تتراوح بين ٣.٠٦١ و٤.٨٦٦، وهي قيم تقل عن العتبة الحرجة التي تُشير إليها الأدبيات الإحصائية السابقة (٥)، مما يعني عدم وجود تعددية خطية. ويُظهر ذلك أن كل متغير مستقل يسهم في تفسير النموذج التحليلي دون أن يكون هناك تداخل كبير مع المتغيرات الأخرى. وبما أن قيم Tolerance لكل الأبعاد أكبر من ٠.١، فإن هذا يُعزز أيضًا استنتاج عدم وجود مشكلة تعددية خطية. وفيما يتعلق بالإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة، جاءت قيمة VIF بمقدار ٤.٧٦٥ وقيمة Tolerance بمقدار ٠.٢١٠. هذا يشير إلى أن الإفصاح عن هذا النوع من المخاطر له دور مستقل في النموذج دون تأثير متداخل من باقي المتغيرات. أما الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان، فقد سجل VIF بقيمة ٤.٨٦٦ و Tolerance بقيمة ٠.٢٠١، مما يُظهر استقرار البيانات وغياب التعددية الخطية في هذا الجانب. في السياق نفسه، أظهر الإفصاح

النوعي عن مخاطر السوق قيمة VIF بلغت ٤.٧٣٩ و Toleranceبقيمة ٠.١٨٣، مما يعكس موثوقية نتائج هذا المتغير. وفيما يخص الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة، سجلت النتائج VIF بقيمة ٤.٢٠٧ و Toleranceبقيمة ٠.٢٣٨، مما يعزز من كفاءة النموذج في قياس هذا النوع من الإفصاح. كما حقق الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان نتائج مستقرة، حيث بلغت قيمة VIF 3.930و Tolerance 0.254، مما يدل على أن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية له تأثير مستقل على استمرارية المصارف. أخيرًا، سجل الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق أدنى قيمة VIF بلغت ٣.٠٦١، مع Tolerance بقيمة ٠.٣٢٧، وهو ما يشير إلى عدم وجود تداخل مع المتغيرات الأخرى، مما يضمن دقة التفسير. وبناءً على هذه النتائج، يمكن الإقرار بعدم وجود تعددية خطية بين المتغيرات المستقلة، يعني ذلك أن كل بُعد من أبعاد الإفصاح يضيف قيمة تحليلية مستقلة، مما يعزز الثقة في نتائج البحث ويدعم إمكانية الاستفادة من هذه الإفصاحات في تحسين استدامة المصارف.

3.3. تحليل الارتباط بين متغيرات البحث: أجرى الباحث تحليل الارتباط المتعدد لبيان حال علاقات الارتباط بين الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بالمخاطر، من جهة، وبين المؤشرات المالية، من جهة أخرى. ويظهر الجدول (٥) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات البحث

الجدول (٥) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات البحث

المتغير	نوعي/سيولة	نوعي/ائتمان	نوعي/سوق	كمي/سيولة	كمي/ائتمان	كمي/سوق	م. مالية	م. تشغيلية	م. اخرى
نوعي/سيولة	١								
نوعي/ائتمان	**٠,٥٨١	١							
نوعي/سوق	**٠,٨١٤	**٠,٨٣٠	١						
كمي/سيولة	**٠,٧٩٦	**٠,٧٩٤	**٠,٨٠٩	١					
كمي/ائتمان	**٠,٨٢٩	**٠,٨٣٢	**٠,٨٤٢	**٠,٨٤٣	١				
كمي/سوق	**٠,٦٦٦	**٠,٧١٤	**٠,٧٩٨	**٠,٧١٩	**٠,٧٦٣	١			
م. مالية	**٠,٧٨١	**٠,٨٠٤	**٠,٧٧٥	**٠,٧٧٤	**٠,٧٤٤	**٠,٨٠٧	١		
م. تشغيلية	**٠,٧٢٩	**٠,٧٤٦	**٠,٧٢٧	**٠,٧٧٣	**٠,٧٨٤	**٠,٧٣١	**٠,٧٧٥	١	
م. اخرى	**٠,٧٣١	**٠,٧١٢	**٠,٧٣٩	**٠,٧٧٣	**٠,٧٩٩	**٠,٦٨٢	**٠,٧١٦	**٠,٨٣٥	١

المصدر: من اعداد الباحثان

*= دال معنوياً عند ٠.٠٥، ** عند ٠.٠١

واستنادا الى ما جاء في الجدول أعلاه، تحقق الإفصاحات النوعية عن مخاطر الائتمان ارتباطًا قويًا مع المؤشرات المالية للاستمرارية وبواقع معامل ارتباط قدره ٠.٨٠٤، مما يشير إلى أن الشفافية في الإفصاح عن هذه المخاطر تساعد على تحسين التوقعات المالية وتقليل عدم اليقين لدى المستثمرين. كما يظهر ارتباط قوي بين الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق والمؤشرات المالية بقيمة ٠.٨٠٧، مما يعكس أهمية البيانات الكمية في تقييم المخاطر المرتبطة بالتقلبات السوقية وتعزيز ثقة المساهمين. وبالنسبة إلى المؤشرات التشغيلية، فقد أظهرت النتائج علاقات إيجابية لكنها أقل قوة مقارنة بالمؤشرات المالية. إذ كان أعلى ارتباط بين الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان والمؤشرات التشغيلية عند ٠.٧٨٤، مما يعكس تأثير الإفصاحات الكمية على تحسين الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر الائتمانية. كذلك، يحقق الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة ارتباطًا قدره ٠.٧٧٣ مع المؤشرات التشغيلية، مما يبرز أهمية تقديم بيانات دقيقة حول السيولة لضمان استمرارية العمليات التشغيلية. أيضا، تُظهر النتائج ارتباطات إيجابية بين الإفصاحات المختلفة والمؤشرات الأخرى (مثل الامتثال للتشريعات الحكومية والدعاوى القانونية ضد الوحدة الاقتصادية وحالة التعرض للأحداث غير المتوقعة). وقد جاء أعلى ارتباط بين الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان والمؤشرات الأخرى عند ٠.٧٩٩، مما يعكس دور الإفصاحات الكمية في تعزيز الالتزام التنظيمي والتوافق مع مختلف الظروف الأخرى ذات التأثير على استمرارية الوحدة الاقتصادية. كذلك، حقق الإفصاح النوعي عن مخاطر السوق ارتباطًا بلغ ٠.٧٣٩ مع هذه المؤشرات، مما يشير إلى أهمية تقديم معلومات وصفية دقيقة حول التقلبات السوقية في تحسين الأداء العام للمصرف. ويتضح من النتائج أن الإفصاحات النوعية والكمية تعزز بعضها البعض في تحسين أداء المصارف. فالعلاقة الوثيقة بين الإفصاح الكمي والنوعي عن كل نوع من المخاطر تعكس أن الجمع

بين المعلومات الوصفية والكمية يوفر رؤية شاملة للمخاطر، مما يسهم في دعم اتخاذ قرارات مستنيرة. وتشير هذه النتائج إلى أن الإفصاح عن المخاطر، سواء كان نوعيًا أو كميًا، يلعب دورًا جوهريًا في تعزيز استمرارية المصارف العراقية. فالإفصاحات المالية الجيدة والمتوافقة مع متطلبات معيار IFRS ٧ تساعد في تحسين الأداء المالي والتشغيلي، وتعزز ثقة المساهمين والجهات التنظيمية. ويبدو أن الجمع بين الإفصاح النوعي والكمي عن المخاطر يسهم في تقديم صورة متكاملة، مما يتيح للمصارف إدارة مخاطرها بفعالية وتحقيق استدامة طويلة الأجل. وعلى المستوى الكلي، فقد أجرى الباحث تحليل الارتباط المتعدد للافصاحات النوعية (بالمجمل) والافصاحات الكمية (بالمجمل) مع المؤشرات المالية الثلاث مجتمعة. ويظهر الجدول (٦) نتائج تحليل الارتباط.

الجدول (٦) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات البحث على المستوى الكلي

المتغير	الافصاحات النوعية	الافصاحات الكمية	مؤشرات الاستمرارية
الافصاحات النوعية	١		
الافصاحات الكمية	**٠,٩٠٣	١	
مؤشرات الاستمرارية	**٠,٨٦٠	**٠,٨٩٦	١

*= دال معنوياً عند ٠.٠٥، ** عند ٠.٠١ الجدول من اعداد الباحثان

تُظهر مصفوفة الارتباط آنفة العرض نتائج تسلط الضوء على الترابط الوثيق بين الإفصاحات المختلفة ومؤشرات استمرارية المصارف. ذلك أن معامل الارتباط بين الإفصاحات النوعية والإفصاحات الكمية بلغ ٠.٩٠٣، وهو ارتباط قوي وإيجابي ودال إحصائيًا. ويشير هذا الارتباط إلى أن زيادة الإفصاح النوعي عن المخاطر، مثل تقديم معلومات تفسيرية حول المخاطر التشغيلية والمالية، تتزامن مع زيادة الإفصاح الكمي، الذي يتضمن بيانات رقمية دقيقة عن هذه المخاطر. هذا الترابط يُظهر تكاملًا بين النوعين من الإفصاح، حيث تعتمد المصارف على الجمع بين الشرح والتفصيل الرقمي لتعزيز شفافية التقارير المالية.أما العلاقة بين الإفصاحات النوعية ومؤشرات الاستمرارية، فقد جاءت إيجابية وبمعامل ارتباط قدره ٠.٨٦٠. وتعكس تلك النتيجة أن الإفصاح النوعي يسهم في تعزيز استمرارية المصارف من خلال توفير معلومات شاملة تمكن المستثمرين وأصحاب المصالح من فهم طبيعة المخاطر المحتملة واتخاذ قرارات مدروسة. فالمعلومات النوعية لا تكتفي بتوصيف المخاطر، بل تساعد أيضًا في بناء الثقة من خلال إظهار استعداد المصرف للتعامل مع التحديات المحتملة. وبالمثل، فقد حققت العلاقة بين الإفصاحات الكمية ومؤشرات الاستمرارية معامل ارتباط قدره ٠.٨٩٦، وهو ارتباط قوي وإيجابي. وتعكس هذه النتيجة أن البيانات الرقمية الدقيقة عن المخاطر المالية والتشغيلية تُعزز من استمرارية المصارف، إذ تمكن الإدارة وأصحاب المصالح من اتخاذ قرارات استباقية الفحص على معطيات موضوعية. إذ تعزز الإفصاحات الكمية القدرة على التنبؤ بالأزمات المحتملة وتوفر للمستثمرين مؤشرات واضحة على استقرار الوضع المالي. وبصورة عامة، تشير هذه النتائج إلى أن الإفصاح النوعي والكمّي عن المخاطر يلعبان دورًا حاسمًا في تعزيز استمرارية المصارف. فالتكامل بين الإفصاحات يساهم في بناء الثقة مع المستثمرين وتقليل حالة عدم اليقين، مما يعزز من قدرة المصارف على مواجهة التحديات وتحقيق الأستمرارية في بيئة أعمال متقلبة. أيضا، تعكس النتائج أهمية تبني معايير الابلاغ المالي الدولي لضمان تقديم معلومات دقيقة وشفافة تساعد في تحقيق استمرارية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥) بين متطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات IFRS7وبين استمرارية المصارف العراقية الخاصة.

4.3. تحليل الفرضيات: أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدد لبيان تأثير الإفصاحات عن المخاطر بنوعيها –النوعية والكمية–في مؤشرات استمرارية المصارف العراقية. ويظهر الجدول (٧) خلاصة نتائج تحليل الانحدار بين متغيرات البحث.

الجدول (٧) خلاصة نتائج تحليل الانحدار بين متغيرات البحث

المتغير		β	t	المعنوية	النموذج ككل
الثابت		٠,٤٥٧	٢,٧٧٥	٠,٠٠٧	R^2= 0.823
نوعي/سيولة	نوعي/سيولة	٠,١٥٤	١,٨٧٤	٠,٠٦٤	Adj R^2= 0.811

	نوعي/انتمان	٠,١١٣	١,٣٨٩	٠,١٦٨	F value=69.099 P value= 0.000
	نوعي/سوق	٠,٠٤٧-	٠,٤٦٨-	٠,٦٤١	
	كمي/سيولة	٠,٢٥٧	٣,٠٣٣	٠,٠٠٣	
	كمي/انتمان	٠,١٣٣	١,٤٢٠	٠,١٥٩	
	كمي/سوق	٠,٢٦٥	٣,٩١٠	٠,٠٠٠	

الجدول من اعداد الباحثان

تشير نتائج التحليل الواردة في الجدول اعلاه إلى أن نموذج الانحدار ككل يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، ذلك أن معامل التحديد R^2 قد بلغ ٠.٨٢٣، مما يعني أن ٨٢.٣٪ من التغيرات في استمرارية المصارف العراقية عينة الدراسة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر والواردة ضمن البحث الحالي. كما أن قيمة R^2 المعدلة (Adj R^2) قد بلغت ٠.٨١١، مما يعكس استقرار النموذج حتى مع ضبطه لعدد المتغيرات المعرفة ضمن النموذج. أيضا، فقد كانت قيمة F المحسوبة حوالي ٧٠ وهي اعلى من قيمتها الجدولية، بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، مما يشير إلى أن النموذج الإحصائي ككل ذو دلالة معنوية، وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج في التفسير والتحليل. وبالانتقال إلى تحليل التأثيرات الفردية للمتغيرات المستقلة، يتبين أن الإفصاح الكمي كان له تأثير أكثر بروزًا مقارنة بالإفصاح النوعي. فقد كانت قيمة معامل بيتا (β) للإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة حوالي 0.257 وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣، مما يدل على أن زيادة هذا النوع من الإفصاح تعزز استمرارية المصارف بشكل كبير، أو بقدر ٢٥.٧٪ تقريباً على وجه التحديد. كذلك، فقد كان الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق ذو تأثير ملحوظ أيضاً، إذ بلغت قيمة معامل بيتا (β) حوالي ٠.٢٦٥ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٠، مما يشير إلى الدور القوي لهذا الإفصاح في تحسين أداء المصارف واستقرارها. أما الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان، فقد بلغت قيمة معامل بيتا (β) له حوالي ٠.١٣٣ ولكنه لم يكن معنويًا إحصائيًا عند مستوى ٠.١٥٩، مما يعني أن تأثيره على استمرارية المصارف محدود. في المقابل، كان تأثير الإفصاح النوعي أقل وضوحًا ضمن النموذج ككل. فقد كانت قيمة معامل بيتا (β) للإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة حوالي ٠.١٥٤ ومستوى معنوية ٠.٠٦٤، مما يعني أن تأثيره قريب بشكل كبير جداً من المعنوية ولكنه لا يصل إلى المستوى المقبول إحصائيًا ($p < 0.05$) . أما الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان، فقد كان تأثيره أضعف، إذ كانت قيمة معامل بيتا (β) له حوالي ٠.١١٣ وبمستوى معنوية ٠.١٦٨ وبالنسبة للإفصاح النوعي عن مخاطر السوق، فقد كان تأثيره سلبيًا (β = -٠.٠٤٧) وغير معنوي بمستوى ٠.٦٤١، مما يشير إلى غياب أي تأثير واضح له على استمرارية المصارف. وتشير هذه النتائج في المجمل إلى أن الإفصاح الكمي عن المخاطر، وخاصة المتعلقة بالسيولة والسوق، يلعب دوراً حاسماً في تعزيز استمرارية المصارف العراقية. في المقابل، يبدو أن الإفصاح النوعي لا يقدم تأثيرًا كبيرًا بنفس الدرجة، وهو ما قد يعكس الحاجة إلى تعزيز جودة الإفصاحات النوعية أو دمجها مع الإفصاحات الكمية لتحقيق أقصى فائدة ممكنة. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرئيسة الثالثة: توجد علاقة تأثير عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥) لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات IFRS7 في استمرارية المصارف العراقية الخاصة.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

1.4. الاستنتاجات:

أ. تشير نتائج البحث على صعيد الإحصاء الوصفي للبيانات أن المصارف العراقية عينة الدراسة ملتزمة بمضمون الإفصاح عن المخاطر وفق المعيار وبنوعيها الكمية والوصفية. ومع ذلك فان الإفصاح الكمي كان حاضراً في المجمل بصورة أعمق من الإحصاء الوصفي، ذلك ان المصارف عينة البحث لازالت غير ممتثلة لأسس الإحصاء الوصفي على النحو الملائم. يؤكد ذلك خلو مجموعة كبيرة من المواقع الالكترونية للمصارف المبحوثة من أي وصف نوعي حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها وطرق ادارتها الممكنة.

ب. على مستوى المؤشرات المالية الخاصة باستمرارية المصارف العراقية عينة البحث، يتبين ان أفضل المؤشرات هي المؤشرات الأخرى، والتي تشتمل ضمنا على جوانب بخلاف الجوانب المالية والتشغيلية. وهذا يعني في مضمونه ان المصارف المبحوثة أقل عرضة للدعاوي القانونية واقل احتمالاً للفشل بسبب العوامل البيئية والتكنولوجية وغيرها. وقد في المجمل ان هذه النتيجة

إيجابية لكنها قد تعرض أيضا صوراً اقل من الامتثال لتغيرات البيئة وتحولات الاعمال ما يجعل المصارف المبحوثة عرض لتغيرات غير مخطط لها.

ج. اشارت نتائج اختبار الارتباط الى أن اعلى علاقة ارتباط كانت بين مؤشرات الاستمرارية المالية والافصاح الكمي عن مخاطر السوق، وهذا يعني في مضمونه الى وجود صلة جوهرية لأحداث السوق بما يريد ان يعرفه المستثمرون عن الإفصاح الكمي للمصارف المبحوثة. وبالتالي فان كم نوع وملائمة البيانات الواردة ضمن الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق لها دور بالغ الأهمية في قرارات المستثمرين والمودعين والمستفيدين الاخريين بما يتعلق بصلتهم بالمصارف.

د. بخلاف النتيجة الواردة في الفقرة ٣ أعلاه، فان أضعف علاقة ارتباط كانت بين مؤشرات الاستمرارية الأخرى والافصاح الكمي عن مخاطر السوق، ذلك مؤشرات الاستمرارية الأخرى كانت في قيمها الدنيا في المصارف المبحوثة، وبالتالي فان تاريخ الاحداث الأخرى لا يمثل تحدياً اضافياً يستوجب توضيحاً أكبر فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السوق كمياً وان كان ذلك واجباً بكل الأحوال.

هـ. أوضح نتائج تحليل الانحدار ان الافصاحات التي تترك تأثيراً في استمرارية المصارف المبحوثة هي الافصاحات الكمية فقط، حيث لم تشارك الافصاحات النوعية في نموذج الانحدار ولم يكن لها تأثير في استمرارية المصارف المبحوثة. وذلك يعزى لسببين اما ان الافصاحات النوعية لازالت غير وافية ولا تعطي تصوراً حقيقياً عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف المبحوثة وما يجب عليها فعله تجاهها، واما انها جيدة ولكن لا صلة بها بمؤشرات الاستمرارية والتي ترتكز عادة على المؤشرات المالية، حيث ترتبط الأخيرة بشكل كبير بالنتائج الكمية بدلاً من النوعية.

2.4. التوصيات:

أ. من أجل تحسين التزام المصارف العراقية بالإفصاح عن المخاطر وفق المعايير الدولية، يجب أن تتبنى المصارف عينة الدراسة منهجاً أكثر شمولية للإفصاح النوعي حول المخاطر، ومن الضروري أن تتضمن المواقع الإلكترونية للمصارف تفاصيل عن طبيعة المخاطر التي تواجهها وطرق إدارتها، وهو ما يعزز الشفافية ويوفر معلومات موثوقة للمستثمرين والمودعين، ويعكس التزام المصارف بالمعايير المهنية العالمية في الإفصاح.

ب. بينما تعتبر المؤشرات الأخرى إيجابية في تقييم استمرارية المصارف، إلا أنه ينبغي على المصارف المبحوثة وباقي المصارف بشكل عام أن تتعامل بشكل أكثر جدية مع التغيرات البيئية والتكنولوجية، كما يُنصح بتطوير استراتيجيات للتكيف مع البيئة المتغيرة والابتكار في استخدام التكنولوجيا لضمان استمرارية المصارف. كما ينبغي أن تركز المصارف على تعزيز امتثالها لتغيرات البيئة لضمان قدرتها على التعامل مع المخاطر غير المخطط لها.

ج. نظرًا للعلاقة القوية بين المؤشرات المالية واستمرارية المصارف والإفصاح الكمي عن مخاطر السوق، يجب على المصارف تعزيز التركيز على الإفصاح الكمي وتقديم بيانات دقيقة وملائمة حول المخاطر المرتبطة بالسوق. كما ينبغي للمصارف أن تسعى لتحسين دقة ووضوح البيانات المتاحة للمستثمرين والمودعين مما يعزز اتخاذ قرارات مالية استثمارية أكثر استنارة.

د. من المهم أن تعزز المصارف الإفصاح الكمي حول مخاطر السوق بشكل عام، حتى لو لم يكن له ارتباط قوي بمؤشرات الاستمرارية الأخرى. حيث يجب أن تتوسع المصارف في التوضيح السردي التفصيلي حول المخاطر المحتملة بناءً على التجارب السابقة والأحداث غير المخطط لها لضمان الإعداد الجيد لمواجهة أي تحديات قد تطرأ في المستقبل.

هـ. نظرًا لأن الإفصاحات النوعية لم تؤثر بشكل كبير على استمرارية المصارف، يُنصح المصارف بتطوير تقارير نوعية متكاملة تعكس بشكل أكثر دقة وواقعية المخاطر المحتملة وكيفية معالجتها. قد تكون الإفصاحات النوعية مفيدة لتعزيز فهم المستثمرين للمخاطر التي لا يمكن قياسها بالأرقام فقط، مما يسهم في تحسين الشفافية في صناعة المصارف وتحقيق استدامة أكبر في المستقبل.

REFERENCES

١. احمد، رجب محمود (٢٠٢٣) " العمليات المصرفية المستحدثة وإدارة المخاطر المالية" المجلة القانونية، المجلد (ISSN: 2537 – 0758)

٢. حسن، احمد محسن (٢٠١٨)"دور الافصاح المحاسبي في استمرارية الشركات" بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، المجلد ١٠ العدد٣

٣. الدوغجي، علي حسين، والعكيلي، عباس فاضل (٢٠١٣) " الابلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية" مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد ٨، العدد٢٥

٤. زايد، محمد عبد المنعم، وإبراهيم، محمد زيدان، والبسطويسي، مروة احمد، (٢٠٢٣) "دور الافصاح عن المخاطر المصرفية فى تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي" مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد ٧، العدد١

٥. الزبيدي، باسل محمد نعمان، (٢٠١٧)"التنبؤ بالتعثر المالي وأنعكاسه على استمرارية الوحدات الاقتصادية" بحث مقدم إلى مجلس المعهد العربي لنيل شهادة المحاسب القانوني

٦. زرقط فايزة & ,لباز الأمين .(2020) .إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS 7)" الأدوات المالية–الافصاحات.(1) *13*, *Journal of Economic Sciences, Management & Commercial Sciences (JESMCS)*. "–

٧. شاهين، علي عبد علي (٢٠٠٦)"مدى التزام المحاسب القانوني بتقييم فرض استمرارية المنشأة في ضوء معايير التدقيق الدولي"

٨. العبيدي، علي محمد، ونور، محمد النايرء" الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS٧)" مجلة كلية العلوم،المجلد ١٤، العدد١

٩. علي، سلامة إبراهيم، والطائي، امير سعدي، (٢٠٢٣)، " تأثير رقابة الامتثال في استمرارية المصارف في العراق. المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، العدد٨.

١٠.لحسن، فوضيل وعديلة، خنوسة، (٢٠٢١)،"دور معايير التقارير المالية في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية" المجلد، العدد٠١

١١.المسلماوي، جمال ناجي، والعبيدي، صبيحة برزان (٢٠٢٠)" تأثير تدقيق المخاطر المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي الإبلاغ المالي (IFRS) على قرارات الائتمان"مجلة كلية مدينة العلم، المجلد١٢، العدد٢

١٢.ميرزا، سمير مبارك، (٢٠١٨)، " تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية: بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العاملة في العراق" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – العراق.

13. AAA- American Accounting Association. (1957). Committee on Accounting Concepts and Standards. Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements, American Accounting Association, Columbus, Ohio.
14. Apătăchioae, A. (2014). New challenges in the management of banking risks. Procedia Economics and Finance, 15, 1364-1373.
15. Basel, III (2011). Basel committee on banking supervision. Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision (September 2008).
16. Brown, K., & Moles, P. (2014). Credit risk management. *K. Brown & P. Moles, Credit Risk Management*, *16*.
17. Cipullo, N., & Vinciguerra, R. (2014). Missing Requirements on Disclosure Discipline Concerning Liquidity. *Universal Journal of Accounting and Finance*, *2*(3), 64-68.
18. Ghdhaib, M. (2024). Analysis of Banking Risks According to IFRS 7 and its Impacts of Financial Failure Forecasting in Iraqi Private Banks. International Journal of Indonesian Business Review, 3(2), 112-124.
19. Gkouma, O., Filos, J., & Chytis, E. (2018). Financial crisis and corporate failure: The going concern assumption Findings from Athens stock exchange.
20. Hornby. A.S. (2005), Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English, Oxford University Press, Oxford
21. ISA -International standard on Auditing, No. 570, (2009), " Going Concern,"
22. Kieso, Donald E.& Jerry J. Weygandt, & , Terry D. Warfield , (2014,) "Intermediate Accounting" Wiley; 14th edition.
23. Kohlbeck, M., & Luo, X. (2022). The Association of the Qualitative Informativeness of Market Risk Disclosures with Stock Liquidity. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 0148558X221117938.
24. Lipunga, A. M. (2014). Risk disclosure practices of Malawian commercial banks. Journal of Contemporary Issues in Business Research, 3(3), 154-167
25. Mehta, A., Neukirchen, M., Pfetsch, S., & Poppensieker, T. (2012). Managing market risk: Today and tomorrow. McKinsey & Company McKinsey Working Papers on Risk, 32(1), 24-36.
26. Musvoto, S. W., & Gouws, D. G. (2011). Rethinking the going concern assumption as a pre-condition for accounting measurement. International Business & Economics Research Journal (IBER), 10(4), 31-44.

27. Nadia, C., & Rosa, V. (2014). The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164, 91-97.
28. Naili, M., & Lahrichi, Y. (2022). The determinants of banks' credit risk: Review of the literature and future research agenda. International Journal of Finance & Economics, 27(1), 334-360.
29. Pucci, S., & Tutino, M. (2013). IFRS 7 and Risk Disclosure Policies: A Cross-Sectional Analysis of Italian Listed Banks. China-USA Business Review, 12(4), 409-426.).
30. Rostami, V. (2009). Relationship between Going Concern Concept and P/E Ratio in Emerging Market: Case of Iran. Journal of Management Research, 1(1), E8.
31. Scannella, E., & Polizzi, S. (2018). Market risk disclosure in banking: an empirical analysis on four global systemically important European banks. Journal of Banking Regulation, 19, 87-100.
32. Setyawan, H., & Suprianto, E. (2022). Market Risk Disclosure: A Study on Systemic Banks in Indonesia. Ilomata International Journal of Tax and Accounting, 3(3), 290-296.
33. Sterling, R.R. (1968). The Going Concern: An Examination, The Accounting Review, July: 481-502.
34. Valdiansyah, R. H., Murwaningsari, E., & Mayangsari, S. (2023). Does IFRS 7 Disclosure Weaken Earnings Management? Evidence from Indonesian Conventional Commercial Banks. ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives, 11(1), 158-174.
35. Vinciguerra, R., Cipullo, N., & di Malta, G. P. (2018). Liquidity Issues in the Banking Sector from an Accounting Perspective. International Business Research, 11(5), 80
36. Witzany, J., & Witzany, J. (2017). Credit risk management (pp. 5-18). Springer International Publishing.